وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الأربعاء
التاريخ :	١٧-٣-٢٠٢١

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

القيادة السياسية أمرت بسحب البلاغات.. ونزعت فتيل الأزمة

إخلاء سبيل جميع المتهمين في قضايا التجمعات

■ رئيس الوزراء: كل التقدير للنواب.. والتعاون بين السلطتين ضروري لمواجهة التحديات

بتوجيهاتها الحكيمة، نزعت القيادة السياسية فتيل الأزمة التي شغلت الشارع الكويتي على مدار اليومين الماضيين، حيث وجهت الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب البلاغات المقدمة مؤخرا من وزارة الداخلية ضد التجمعات التي عقدها النواب بحضور عدد من المواطنين.

وقال رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد إن القيادة السياسية أكدت أهمية التعاون بين السلطتين، وسبل مواجهة التحديات كافة، وضرورة التمسك بنهج احترام أحكام الدستور وتطبيق القانون والالتزام بالاشتراطات الصحية.

وبينما توجه الخالد بالشكر إلى سمو الأمير وسمو نائب الأمير، على التوجيه بسحب البلاغات، أكد تقديره للنواب، مشددا على ضرورة تعاون الجميع في مواجهة «كورونا» والالتزام بتوجيهات السلطات الصحية.

مبارك حبيب

جاءت خطوة القيادة الحكيمة، بعد إحالة وزارة الداخلية 38 نائبا، (أي 76% من أعضاء مجلس الأمة) إلى النيابة في تهمة مخالفة الاشتراطات الصحية إبان احتفالهم بالفوز في الانتخابات، إضافة إلى إحالة المشاركين في ندوة د. بدر الداهوم.

■ التمسك بنهج احترام أحكام الدستور وتطبيق القانون والتزام الاشتراطات الصحية

■ النيابة أخلت سبيل جميع المتهمين فور تسلّمها كتاب الحكومة

وفور وصول كتاب الحكومة بسحب البلاغات أخلت النيابة أمس، سبيل رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون وعدد من النواب والناشطين، والذين كانوا قد امتنعوا عن دفع الكفالات.

وإلى ذلك، أكدت مصادر مطلعة أن هذه الخطوة تمهد الطريق لفتح صفحة جديدة، مشددة على أن الوقت قد حان لتنقية الأجواء وتنفيذ توجيهات القيادة السياسية بالتضامن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للنهوض للإنجاز وحل الملفات العالقة وتكريس الإصلاح والاستقرار.

وأشارت إلى أن التحديات كبيرة ويجب نبذ الفرقة والخلاف، مبينة أن سحب البلاغات قوبل بارتياح كبير من قبل المواطنين الذين عبروا في تغريدات عن أملهم في بدء مرحلة مختلفة من العمل السياسي.

تواجد أمني وهدوء

شهد محيط قصر العدل، أمس، تواجدا أمنيا مكثفا من دوريات النجدة والمباحث أثناء إخلاء سبيل المتهمين من مقر النيابة العامة، وسط هدوء ملحوظ.

كأن لم تكن

أكدت مصادر قانونية لـ **القبس** أن سحب الحكومة للبلاغات يجعل القضايا كأن لم تكن، مشيرة إلى أن جميع الوزارة أسماؤهم في بلاغات الداخلية انتفت جميع التهم بحقهم.

صفحة جديدة

قوبلت خطوة القيادة السياسية بسحب البلاغات بارتياح كبير واستحسان في أوساط المواطنين، وعبر عدد كبير ممن المغردين والناشطين عن أملهم بفتح صفحة جديدة لتكريس الاستقرار في البلاد.

في استجواب الخالد

مهلهل المخف يعطف مع جوهر

أعرب النائب مهلهل المضف عن تأييده «استجواب سمو رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد وعدم التعاون معه». وقال في تصريح أمس: «للتو خرجت من النيابة العامة، وانتهى التحقيق مع العم أحمد السعدون، وما زلنا في انتظار قرار وكيل النيابة، إما بالإفراج من دون كفالة أو دفع كفالة، وأبلغنا العم أحمد السعدون بأنه لن يدفع الكفالة».

واستغرب المضف من «انتقائية تطبيق القانون»، متسائلاً: «لماذا تم استدعاء النواب بعد الوقفة التضامنية؟».

السعدون في سيارته عقب إخلاء سبيله

مواطنون جالسين أمام مبنى النيابة أثناء التحقيقات (تصوير محمود الفوريكي)

3 آثار قانونية لسحب البلاغات

1. حفظ البلاغات المقدمة من «الداخلية»
2. عدم مثول المشمولين بالاستدعاء أمام النيابة
3. القضايا في التجمعات ومخالفة الاشتراطات الصحية كأن لم تكن

«لن نتعاون معك ولا مع رئيسك»

السويط: وزير الداخلية يمارس الانتقائية والقمع

أكد النائب ثامر السويط أن وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي يمارس الانتقائية والقمع والعنف.

وتساءل السويط أمس: ماذا يحدث في الكويت وماذا تفعل يا وزير الداخلية؟ لافتاً إلى أنه «في أول جلسة لمجلس الأمة قال لنا وزير الداخلية نصاً: انا حذفد من قال انا وريحي كلمونا جماعة، لكن للأسف هو لا يدرك قيمة تلك الكلمة والعبارة، بل يمارس الانتقائية والقمع والعنف تجاه الشعب الكويتي».

وشرح السويط مخاطبا الوزير: حضرت لنا في ديوان النائب محمد المطير، ونحن حريصون على الاشتراطات الصحية، وتم الاتفاق على تحويل الوقفة التضامنية في ديوان الداهوم إلى مؤتمر صحافي، وخرجت مباركا واتصلت برئيس الوزراء، ووزير الصحة، سعرحا عن استغراءه من مبادرة الوزير للمؤتمر ثم احالة المشاركين فيه إلى النيابة، وأضاف: «كان الحري بك أن تحمل نفسك، لانك باركته ووفرت له الأمن».

وأكد السويط: وجود انتقائية في تطبيق القانون «لأنك تحضر اجتماعات مع العسكريين في وزارة الداخلية وتقر بذلك وحضرت المقبرة وكان الحضور كثفا على كتفه، وكنت موجودا في جلسة الثلاثاء الأسود وما حدث من هرج ومرج ولم تحل أحدا إلى النيابة».

وخاطب السويط الوزير: «سنو قاص عليك وقابل لك هذا حزم وعزم، لا والله هذه حماقة ولعب بالنار وشريكة لأعمال السلطات، والله ما فيها خير كراسينا انا تعاونا معك ومع حكومتك، انت ورئيسك».

دورية أمنية

مواطنون في محيط قصر العدل

في انتظار إخلاء السبيل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٧-٣-٢٠٢١	٣	١٧٠٤٩

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بعد صدور «حكم الحضانات» مراعاة لأوضاع المجتمع وظروف الإغلاق الطارئة

القضاء يفتح باب خفض الإيجارات للمتضرّرين

| كتب أحمد عبدالله |

في أعقاب صدور حكم قضائي لافت من دائرة الإيجارات في محكمة الاستئناف بخفض إيجار الحضانات المعطلة بقيمة الربع مع رفض إخلاء العين المؤجرة، فتح الباب أمام أصحاب النشاطات المتضررة من الإغلاق جراء الإجراءات المرافقة لمكافحة فيروس «كورونا»، للمطالبة بخفض قيمة الإيجارات، كون ما حدث يندرج تحت باب القوة القاهرة، فيما حض خبراء وحقوقيون المتضررين من أصحاب المشاريع على رفع دعاوى للحصول على أحكام بخفض قيمة إيجارات العين المؤجرة التي لم يتم الانتفاع بها بسبب الجائحة.

إحدى الحضانات المعروضة للبيع

«المستأجر هو الطرف الضعيف... والحكم قمة العدالة»

فيصل الحيدر:
كل من أصابه ضرر مادي يمكنه اللجوء إلى المحكمة لخفض الإيجار

قال المتخصص في القانون الدستوري والإداري والمالي الدكتور فيصل الحيدر، الحاصل على الدكتوراه من جامعة بانغور - ويلز في بريطانيا لـ «الراي»، إن «هذا الحكم أصاب كبد وقلب الحقيقة وأنصف المستأجر المسكين والمغلوب على أمره من استغلال مالك المحل والمبالغة الشديدة في القسط الشهري»، لافتاً إلى أنه «دائماً ما يكون المؤجر صاحب حظوة وصاحب نفوذ، أما المستأجر فلا يريد سوى كسب رزقه، وهو الجانب الضعيف».

ورأى أن «المحكمة أنصفت أصحاب الحضانات الذين قاموا بعمل عقد إيجار»، وأن «السؤال الذي يفرض نفسه: هل استفاد المستأجر من الحضانة المؤجرة ونحن أمام جائحة اجتاحت العالم كله وتسببت في شل معظم النشاطات بما فيها الحضانات؟». وهنا استندت محكمة الاستئناف على نظرية الظروف الطارئة، مشدداً على أنه «لم يكن ضمن الحساب أو التوقعات عند التعاقد أنه سيحدث هذا الانتشار لهذا الفيروس وبات غير ممكن أن يستطيع المستأجر دفع الأجرة للمؤجر شهرياً وهو لا يستفيد من العين المؤجرة».

وتابع أن «مجلس الوزراء أصدر قراراً واضحاً بمنع كثير من النشاطات بما في ذلك الحضانات، فكيف يطالب المؤجر من المستأجر دفع مبلغ 2400 دينار شهرياً؟».

وبيّن أن «محكمة الاستئناف نظرت بعين بصيرة بعد النظر في جميع الدفوع والطعنات عقيدتها حين أصدرت هذا الحكم المتميز الذي يحمل عنوان العدالة والرحمة والإنسانية»، مشيراً إلى أن «ما أقدمت عليه المحكمة بخفض القيمة الإيجارية بعد قمة العدالة».

واختتم بالقول «أطالب كل من أصابه ضرر مادي (بسبب وجود مانع من تسديده قيام الإيجار) أو نفسي، أن يلجأ للمحكمة للمطالبة بخفض قيمة الإيجار، فأزمة كورونا كانت خارج إمكانية التوقع ومدى انتهائها غير معروف حتى الآن».

فيصل الحيدر

حوراء الحبيب:
بقدر المنفعة من العين المؤجرة يتم سداد الإيجار

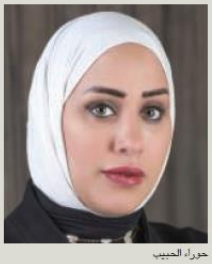
حوراء الحبيب

قالت المحامية حوراء الحبيب لـ «الراي»، إن «جائحة فيروس كورونا المستجد كان لها أثر سلبي على كل المشاريع التجارية، وخاصة المدارس الخاصة والحضانات، لأن توقف الدراسة أثر سلباً على إقبال أولياء الأمور في ظل تطبيق نظام التعليم عن بُعد».

وأوضحت أنه «نظراً لتوقف العمل في الحضانات كانت خساراتها أكبر، والقانون المدني واضح بأنه بقدر المنفعة من العين المؤجرة يتم سداد الإيجار، لأن الغرض من العقود التجارية هو الاستئجار بهدف الانتفاع، وبما أن عدم الانتفاع بهذا المكان (الحضانة) كان بسبب خارج عن إرادة طرفي العقد وهو من باب القوة القاهرة، ونتيجة للقرارات التي اتخذتها الحكومة، فجاء هذا الحكم ليراعي هذه الظروف ويصيب كبد الحقيقة».

أريج حمادة:
حُكم محمود... غير مسبوق في الكويت

أريج حمادة

قالت المحامية أريج حمادة لـ «الراي»، إنه «بعد انتشار فيروس كورونا وتعطيل العديد من المشروعات الصغيرة، تضرر الكثير من أصحاب تلك المشاريع»، موضحة أن «هذا الحكم استند إلى المادة 198 من القانون المدني والتي تشير إلى أنه إذا طرأت بعد العقد ظروف استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها جاز للقاضي أن يرد الالتزام المرهق للحد المعقول». وتابعت: «حتى اليوم النشاطات لا تُزاول بشكل طبيعي قلمة حظر جزئي واشتراط نسبة حضور لا تتجاوز 30 في المئة في الدوامات، وحتى الآن الحضانات ما زالت مغلقة، أما الأنشطة التي تم السماح بها فعدد مرتاديها أيضاً محدد وفق ضوابط وهذا مزاولة نشاط بشكل غير طبيعي».

وزادت «هذه أحكام قضائية جديدة لم تكن موجودة في الكويت، والحكم الذي صدر ليس حكماً نهائياً لكنها خطوة محمودة، لأنني ضد الإعفاء من الإيجار كلياً في حال وجود انتفاع جزئي من العين المؤجرة، فصاحب العقار لا يستطيع تأجير العين لشخص آخر، والمستأجر مستفيد كون ممتلكاته محفوظة كلها في تلك العين، وأرى أن الاتجاه للقضاء الشامخ هو الحل الأسرع لأصحاب المشاريع الصغيرة».

نيفين معرفي:
الحكم راعى الظروف وجاء ليساعد الكثير من المتعثرين

نيفين معرفي

قالت المحامية نيفين معرفي لـ «الراي» إن «هذا الحكم راعى الظروف الطارئة التي يمر بها البلد بسبب وباء كورونا، وكذلك راعى ظروف أصحاب المشاريع بخفض القيمة الإيجارية لهم»، لافتة إلى أن «الوضع ما زال صعباً بالنسبة لأصحاب الحضانات وأتى هذا الحكم الجميل ليساعد الكثير من المتعثرين».

لبيد عبدال:
صورة واضحة لمراعاة الظرف الاستثنائي

لبيد عبدال

قال المحامي لبيد عبدال لـ «الراي»، إن «هذا الحكم بعد صورة واضحة لمراعاة الظرف الاستثنائي الذي نمر به»، لافتاً إلى أنه «لابد من تعاون جميع القطاعات في ظل الأزمة الحالية، فالمستأجرون بحاجة لمراعاة الملاك، وأيضاً الملاك حلقة مهمة في الاقتصاد الوطني، والدولة عليها مراعاة العدالة والإنصاف لعودة الانضباط وعودة الحياة إلى طبيعتها».

محمد ذعار العتيبي:
المحكمة نظرت للمجتمع وما أصابه من أضرار

محمد ذعار العتيبي

قال المحامي محمد ذعار العتيبي لـ «الراي»، إن «هذا الحكم استند إلى القانون المدني الذي أعطى للقاضي السلطة التقديرية لتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر في ما يخص الظروف الطارئة من دون تحديد نوعية تلك الظروف»، لافتاً إلى أن «هذا الحكم يعكس أن المحكمة نظرت للمجتمع وما أصابه من أضرار وخاصة في ما يتعلق بالجانب التجاري، وهنا تتجلى أهمية القوانين في تنظيم العلاقة بين الناس».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٧-٣-٢٠٢١	٤	١٥١١٧

الأنباء

مجلس الأمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ثامر السويط: إحالة 38 نائباً إلى النيابة العامة ممارسة انتقائية.. ولن نتعاون مع هذه الحكومة

اعتبر النائب ثامر السويط أن إحالة وزارة الداخلية 38 نائبا إلى النيابة العامة بحجة تجمعات مخالفة تتسم بالانتقائية والتعسف، مؤكدا عدم تعاونه مع حكومة الشيخ صباح الخالد. وقال السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي لم يف بوعده للنواب في قاعة عبدالله السالم بأنهم (ربعه وجماعته) وأصبح يمارس الانتقائية والقمع والتعسف، معتبرا أن ما تناقلته الصحف عن إحالة 38 نائبا إلى النيابة العامة يعد استهتارا بالسلطة التشريعية وبالشعب الكويتي.

وتساءل السويط: «هل هذا فعل يليق أن يقوم وزير الداخلية بتلك الأفعال تجاه ربعه وجماعته؟».

وأوضح أن الوزير حضر إلى ديوان النائب محمد المطير

ثامر السويط

مشاهدة الفيديو

بحضوري والنائب خالد العتيبي ودبدر الداهوم وطلب إلغاء الوقفة التضامنية مع الداهوم.

وأضاف ان «النواب أبلغوه بحرصهم على الاشتراطات الصحية وصحة الناس وأنهم سيحولون الوقفة التضامنية إلى مؤتمر صحافي».

وأكد أن «وزير الداخلية بارك المؤتمر الصحافي وهاتف رئيس الوزراء ووزير الصحة وأبلغهما بالأمر، وأنه طلب التقاط الصور مع النواب لتوثيق اللقاء».

واستغرب السويط إحالة وزير الداخلية المشاركين في المؤتمر الصحافي إلى النيابة العامة، مؤكدا أنه «كان الأولى بالوزير أن يحيل نفسه أولا إلى النيابة العامة لأنه هو من بارك المؤتمر ونظم السير للوصول للمؤتمر ووفر الأمن له».

من جهة أخرى، رأى السويط أن إحالة 38 نائبا من أصل 50 إلى النيابة العامة - بحسب المنشور في الصحف - وهم ممثلون للشعب الكويتي بمثابة استهتار بالسلطة التشريعية والشعب الكويتي.

وقال: «للأسف أنتم تستخدمون الأزمة الصحية وقانون الصحة العامة الذي ليست له معايير دقيقة وثابتة ومن الصعب جدا أن تضبط الأمور الصحية».

واعتبر أن «هناك تناقضا بين قرارات وأفعال الوزير بدليل أنه يحضر ليلا اجتماعات العسكريين بوزارة الداخلية ويفتخر بذلك، ويحضر قبل أيام إلى المقبرة بشكل لا يتوافق مع الاشتراطات الصحية».

وأشار إلى أن «الوزير كان موجودا أيضا بجلسة الافتتاح وشاهد ما حدث فيها من تجاوزات من الجماهير»، مضيفا أنه «بعد مرور 3 أشهر على الجلسة لم تتم إحالة أحد إلى النيابة العامة على الرغم من رغبة النواب تجاه هذا الأمر».

ولفت إلى أن هناك اجتماعات عدة عقدت داخل مجلس الأمة ولعل آخرها هو مؤتمر المراة قبل أسبوع واحد ولم يتم تفعيل القانون، بينما تتم إحالة أفراد لأنهم جلسوا مع بعضهم.

ووجه حديثه إلى وزير الداخلية قائلا: «يا ثامر الصباح من الذي خدعك وقال لك إن هذا حزم وعزم، لا والله ليس حزما ولا عزما بل لعب بالنار وشريكة لأعمال السلطات وتجاوز على المادة 50 من الدستور الكويتي».

وأضاف: «لا خير فيها كراسينا إذا تعاونا معك أنت ورئيسك ولا الحكومة كلها وإذا كنت تعتقد أن الـ18 نائبا الذين عقدتم صفقة معهم هم ربعك وجماعتك فنحن ربعنا وجماعتنا وناسنا الشعب الكويتي كما قالها جدك، رحمه الله، الذي استقر بوجدان الشعب الكويتي لأنه اقترب من الشعب ولذلك اقترب الشعب منه».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٧	١١	١٦١١٩

الراي

مجلس الامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الغانم متحدثاً في المؤتمر الصحافي

الغانم: لا كبير فوق القانون

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، قبل قرار الحكومة سحب البلاغات، أنه أبلغ، بأنه ستتم إحالته إلى النيابة العامة على خلفية بعض التجمعات والاحتفالات التي تمت بعد إعلان نتائج الانتخابات.

وأضاف الغانم، في تصريح صحافي بمجلس الأمة «أؤكد امتثالي التام وسأكون أول مَنْ يحضر إلى النيابة، وأول مَنْ يطلب رفع الحصانة عني، لنؤكد أننا في دولة دستور وقانون، وأنه لا كبير فوق القانون».

وشدّد على أنه سيكون أول مَنْ يطبق ويحترم القانون، وآخر مَنْ يعترض على تطبيقه، وتابع «أمام القانون لا توجد لا مناصب ولا مكانة سياسية، ولو لم تتم إحالتي للنيابة سأقول لهم إن هناك تجمعات في ديواني بعد الانتخابات خالفت الإجراءات والاحترازات الصحية، ويجب إحالتي». وذكر أن «هناك دستوراً وقانوناً أقسمنا على احترامه، ويجب أن يطبق على الكبير والصغير، وأولهم رئيس مجلس الأمة. وإذا كنا أخطأنا في الاحترازات الصحية أو مخالفة أي قانون يجب أن نتحمل نتائج هذه المخالفات بكل رحابة صدر».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٧-٣-٢٠٢١	٣	١٥١١٧

الراي

النيابة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

6 من المُفرج عنهم:
امتناعنا عن دفع الكفالة رسالة احتجاج

أصدر عدد من المحالين للنيابة، على خلفية بلاغ وزارة الداخلية في شأن التجمع الذي شهده ديوان بدر الداهوم، بياناً شرحوا فيه سبب امتناعهم عن دفع الكفالة التي قررتها النيابة للإفراج عنهم، مؤكدين أن امتناعهم كان رسالة احتجاج على اختلال المفاهيم وازدواجية المعايير بما يهدد دعائم القانون وسلامة تطبيقه.

وجاء في البيان، الذي وقعه ستة ممن أحيلوا للنيابة أول من أمس الاثنين، وامتنعوا عن دفع الكفالة، وهو الأمر الذي أدى لاحتجازهم حتى أمس، «إن الاعتراض على دفع الكفالة هو رسالة احتجاج تعبر عن حالة اعتراض شعبي واسع وإحساس عميق باختلال المفاهيم وازدواجية المعايير، وعلى النحو الذي يهدد دعائم القانون وسلامة تطبيقه».

وأضاف البيان «نؤكد في هذه اللحظات المفصلية من تاريخنا السياسي، ضرورة الالتزام الكامل بالقانون نصاً وروحاً وتفسيراً منضبطاً لا يتغير بتغير الظروف والأشخاص. فالقانون قواعد عامة مجردة لا تحكمها الرغبات والأهواء ولا تخضع للتوجيهات، وأن دولة القانون لا تحميها شعارات مجردة، بل ممارسات فعلية وإيمان راسخ في نفوس الأفراد حكاماً ومحكومين».

ووقع البيان كل من عبيد الوسمي، وفهد فلاح بن جامع، ومحمد هايف، ومرزوق الحبيني، وعادل الدمخي، وإبراهيم بن هندي، وسعود الصواغ، وفهد البريوج.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٧-٣-٢٠٢١	٣	١٥١١٧

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مشروع «الأحوال الشخصية» يُنكِّل بالنساء والرجال

برلمانيات وناشطات ينددن باعتبار المرأة «ناقصة الأهلية»... وتهديد الأزواج بالسجن

القاهرة - هايدي فاروق

«من الخطبة مروراً بالزواج ووصولاً الى رعاية الأطفال» .. ثلاثة محاور تضمنتها مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية التي قدمتها الحكومة المصرية الى مجلس النواب، لبحثيلها المستشار حنفي الجبالي، رئيس المجلس الى لجنة مشتركة تضم في تشكيلها أعضاء من لجنتي الشؤون الدستورية والتشريعية والتضامن الاجتماعي».

ووصف البعض مشروع القانون بانه «مسودة المفاجآت» لاسيما وانه استطاع ان يجمع الرجال والنساء على رأي واحد، بعدما اتضح أن غالبية مواد المسودة لا تصب في صالح أي منهما، ومن اهم نقاط الخلاف التي حظيت بالكثير من الجدل ما تعلق بعقوبة الرجل الذي يخفي زواجه الثاني عن زوجته الأولى حيث وضع المشرع عقوبة تصل للحبس مدة عام وغرامة تبدأ من 20 وتصل الى 50 الف جنيه، الأمر الذي انتقده الرجال والنساء حيث نظر اصحاب الرأي الرافض لهذه العقوبة بانها تعد على ما شرعه الله وتفتح باب خصومة كبيراً بشوه من سمعة الأب.

وجاء في مشروع القانون، أنه «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين الف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل زوج خالف نص الفقرة «أ» من المادة «58» من هذا القانون ويعاقب بذات العقوبة المأذون المختص حال عدم التزامه بما أوجبه النص عليه من اخطارهن بالزواج الجديد».

حقل ألغام

واخفاء الزواج وعقوبة السجن التي تنتظر الرجال لم تكن المادة الوحيدة المثيرة للجدل التي ضمنتها «مسودة الحكومة» فمن بين المواد التي تضمنها القانون مايتعلق بالسماح لأحد أولياء المرأة بتحريك دعوى تطالب بفسخ عقد الزواج خلال عام من عقده اذا رأى عدم وجود تكافؤ في الزواج، أوعدم حصولها على مهر مناسب وهو يعتبر انتقاصاً من أهلية المرأة فضلا عن مواد الرؤية والحضانة وترتيب الأب في الحضانة والاستضافة، التي تعتبر حقل ألغام قرغم أن القانون وضع عقوبات رادعة في هذا الأطار، لكن الاستضافة لا تزال فزاعة لدى الأمهات يرفضونها رفضا مطلقا حتى مع وجود عقوبات مشددة على من يفعل ذلك.

وهناك ايضا «الرؤية الالكترونية» وهي مادة مستحدثة عندما فرضت جائحة «كورونا» اجراءات وقائية للحد من الاصابة بالفيروس، في مقدمتها حظر التجول في بعض الأوقات، وكذلك التباعد الاجتماعي فكان استحداث هذه المادة لتسهيل رؤية الأبناء عبر وسائل الانترنت المختلفة ووفقا لمشروع للقانون يجوز طلب الحكم بالرؤية الكترونيا، ويجوز لمن صدر له حكم بالرؤية المباشرة طلب استبدالها بالرؤية الالكترونية ويصدر قرار من وزير العدل بتحديد المراكز الالكترونية ووسائلها وتنظيمها.

كما ينص مشروع القانون على عدم جواز سفر الأم الحاضنة باطفالها دون موافقة كتابية من الطرف غير الحاضن، وهو الأب وكذلك عدم قدرتها على استخراج أي أوراق رسمية للأطفال أو اتخاذ قرارات الولاية التعليمية دون اذن كتابي من الطرف غير الحاضن، ويرى حقوقيون أن هذا النص يزيد من الأزمات التي تعيشها الأم الحاضنة بالفعل، اذ تواجه مشاكل في اجراءات الحصول على الحضانة والولاية الكاملة على الأطفال في حالة الانفصال عن الزوج.

وأبقى مشروع القانون على «الخلع» حيث أكد أن للزوجة الحق في تحريك دعوى خُلع أمام المحكمة مقابل التنازل عن جميع حقوقها المالية علاوة على رد الصداق الذي حصلت عليه.

الزوجة الثانية

وقالت النائب سولاف درويش «المجتمع المصري في حاجة لهذا القانون والذي لا يزال حتى الآن مجرد مسودة مشروع قابلة للنقاش والتعديل، ولهذا انتقد التركيز على بعض المواد وترك بعضها».

وفيما يتعلق بالمادة المثيرة للجدل المتعلقة بسجن الزوج في حال تزوج ثانية ولم يبلغ الأولى قالت ان «الشرع كما أجاز التعدد، فإنه يجب على الزوجة الأولى أن تعرف وعليها أن تقبل او ترفض تلاتشيا لحدوث مشكلات في الميراث، حيث يمنح القانون الزوجة الحق في طلب الطلاق اذا تعرضت لضرر معنوي او نفسي خلال عام، كما أنه من حق الزوجة أن تكون جالسة مطمئنة لاينتابها أي قلق، ولابد من معرفتها بانها اما هي الزوجة الوحيدة او لزوجها زوجة ثانية، وهذا من حقها شرعا وتكون راضية او أنها رافضة، لذلك فمن حقها طلب الانفصال والطلاق».

4 بدلا من 16

من جهتها، قالت البرلمانية نشوى الديب «مشروع القانون لا يزال أمامه كثير من الحوار الوطني لضمان قبوله وعدم رفضه مع الأخذ في الاعتبار أن الهدف الأسمى المراد تحقيقه من ورائه هو الحفاظ على الأسرة، واذا كان هناك انحياز في بعض المواد، فإنه سيكون انحيازاً للطفل ولأسرة ليكون لدينا طفل سليم نفسيا وفرد صالح في المجتمع ولن يكون لدينا انحياز لا للرجل أو للمرأة».

وأضافت «الزوجة الأولى من حقها أن تقرر ما تريده والقانون لابد أن يحميها فلابد أن يكون لها سكن وراتب، كما أنني أقف في صف تغليظ عقوبة الزوج الذي تزوج من دون علم زوجته الأولى، لكنني في الوقت ذاته أرفض مبدأ سجن الزوج».

وكشفت أنه «سيكون هناك فصل خاص بالخطبة باعتبارها وعد بزواج رجل بامرأة، حيث ينص مشروع القانون ، على أنه اذا عدل أحد الطرفين عن الخطبة بغير سبب فلا حق له في استرداد شيء مما أهداه للآخر، وإن كان العدول بسبب الطرف الآخر فله أن يسترد ما أهداه أو قيمته يوم استرداده».

كما شددت على أن القانون الجديد يحل عدد من مشاكل الرؤية والحضانة، حيث يضع الأب في المرتبة الرابعة في حضانة الطفل، وبهذا تغير ترتيب الأب في حضانة الطفل لرقم 4 بدلا من رقم 16.

الشيطان.. والساحرة

على جانب اخر، انتقد عدد من منظمات حقوق المرأة في مصر مشروع القانون ووصفوه بانه لم يتعامل مع المشكلات بجدية وانحاز للرجل وتعامل مع المرأة بصفتها ناقصة لاهلية، وقالت الناشطة الحقوقية نهاد أبو القمصان «ان القانون المقترح يلغي الشخصية القانونية للنساء ويتعامل باعتبارهن ناقصات اهلية فقد جاء في مسودة المشروع أنه «لا تستطيع المرأة عقد زواجها مهما بلغت من السن أو المكانة العلمية أو حتى السياسية» كما أن مشروع القانون تضمن صياغة متشددة جدا مما يعيد مصر مائتي عام للوراء، فضلا عن أنه لم يسهم في تقديم أي تصور اجرائي تنظيمي يسهم في حسم المشكلات الاجرائية في المحاكم والتي تجعل دعاوى الأسرة ومن أخطرها النفقة التي تمتد لسنوات».

وقالت الناشطة ياسمين محمد، «نرفض مشروع قانون الحكومة جملة وتفصيلا، ونشعر بالمرارة كامهات ، فللاسف مشروع القانون تجاهل كثيراً من مشاكلنا الجادة كالنفقة وطول اجراءات التقاضي وصعوبة الأم في اثبات دخل الأب، والثغرات التي يكثر اللعب عليها، واهتم فقط بالاستضافة وترتيب الأب ووضع الطفل في المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار أن دعوى الرؤية او الاستضافة يحركها الأب حتى يتمكن من رؤية الطفل، لأنه هناك أم تتعنت وترفض السماح للأب برؤية الطفل، ولان أسلوب التعامل بين الاثنين وصل الى طريق مسدود وأصبح النزاع القضائي هو الحل، فالأب المدعي في قضايا الرؤية او الاستضافة هو نفسه المدعي عليه في قضايا النفقات لانه متعنت في نفقات ابنه، مقابل تعنت الأم في مسالة الرؤية وهنا أصبح بين الأب المتعنت والأم المتعنتة طفل مسكين سوف يكون مع أمه أيام (السبت، الأحد، الاثنين، الثلاثاء، والأربعاء) لتحدثه عن أبيه وتصفه بالشيطان الأعظم، ثم يذهب الخميس والجمعة الى الأب ليصف الأم بالساحرة الشريرة، في أي بيئة ينشئ هذا المسكين، وهل يصلح أن يتربى الطفل بين بيئات متنازعة متخاصمة، لذلك لابد وان تكون الاستضافة بالتراضي والموافقة بين جميع الأطراف حتى يكون هناك بالفعل تربية ورعاية مشتركة وليس حقداً وغلاً وصراعاً مشتركاً، ولهذا يمكن القول إن مشروع القانون بجديد، ولاسيما أن 78% من القضايا المعروضة أمام محاكم الأسرة تخص النفقة.

سولاف درويش: الشرع أباح التعدد.. وأعطى للمرأة قراري القبول أو الرفض

نشوى الديب: حياة الطفل النفسية أولوية لدى مجلس النواب

نهاد أبو القمصان: مشروع القانون يعيد مصر 200 عام للوراء

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٧-٣-٢٠٢١	١١	٤٢٣٩

وفيـــات

الوفيات

● حيدر حمزة محمد حيدر، 67 عاماً، (شيع)، تلفون: 99099008

● شريفة عثمان داوود مروان، أرملة/ سعد راشد سعد الهويدي، 76 عاماً، (شيعت)، تلفون: 96667472، 66288542

● أحلام حبيب يعقوب شماس، أرملة/ فيكتور قشقوش، 72 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99018046، 99734050

● فيصل حمود علي باش، 85 عاماً، (شيع)، تلفون: 99062896

● أحلام عبدالتواب المهدي، أرملة/ فهيد نفل العجمي، 59 عاماً، (شيعت)، تلفون: 67744994

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»